

ثم علم ان الصلوة حادام وقتها باقيا فهي ثابتة للغير من صلوة الصلوة بتغير
حال العبد عالم كونه في ذلك الوقت فثبت في الذمة على ما كانت عليه من الصلوة
باعتبار حاله والعبرة في ذلك بالوقت عند ما بحث لا يتغير من قدره فاعلم
قولنا عند كبر صلوة المسافر من الركعتين الى الاربع بنية الاقامة
حادام في الوقت وذلك بالاعتقاد بالمقيم ان تم الاقامة فعليه ان يسافر
بالمقيم في الوقت صحيح ولا يرد الاقامة وان اقتضى به خارج الوقت لا يصح تغير
الصلوة في ذمة الركعتين فلا يتغير بالاقامة ولا بالتغير بنية الاقامة فيلزم
الاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد ولو اقتضى به في الوقت ثم قد يتصور
فان يصلي ركعتين لربوا الاقامة ولو اقتضى بالمسافر في الوقت
وخارجها اصل المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلوة بتغير قراءة
في الاصح وقيل بقراءة وسجدة المسافر اذا سلم ان يقول نحو صلواتكم فانما
تقوم سواها في مسافر ومن فاته صلوة وهو مقيم فاقضها اربعاً
ومن فاته صلوة وهو مسافر فاقضها ركعتين كما تقدم والوطن اصلي
او وطن اقامة او وطن سفر فالصلوة جوهر الانسان او موضع تأهل به
ومن قصده التفتيش به لا الارتحال عنه اذ لو كان له اوان يلد غير مولده
وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطناً له وفي البسوط هو الذي نشأ فيه
او توطن فيه او تأهل به فقولنا او توطن فيه بشنا دلنا على ان المقارن وعدم
الارتحال وان لم يتأهل به ولو تزوج امة فربطه ولم يولد الاقامة به فيقول
لا يصير مقيماً وقيل يصير مقيماً وهو اوجه ولو كان له اهل ببلدين فارتحل من
صاحبهما فان كانت زوجته في احدهما وتبعه في الثانية فارتحل لا يتبع
وطناً له وقيل يتبع ووطن الاقامة ما ينوي فيه الاقامة ثم عيشه يومها
فلم يكن مولده وللا به اهل ووطن السفر فانوي فيه اقامة افضل من غيره
يوما من ذلك ويسمى وطن السكنى والمحققون على عدم اعتباره ووطن ثم

ثم الاصل يتحقق بمشركي لو كان له وطن اصل فانقل عنه واستوطن غيره
فخرج عن كونه وطناً له حتى لو دخل بعد ذلك لا يرد الاقامة على من اقامته ولا
يتحقق بوطن الاقامة ولا بالسفر واما وطن الاقامة فيستحق بوطن اقامة
وان لم يكن بينها مدة سفر ولا يستحق بالسفر وان لم يطرد عليه وطن اقامة
آخر ثم استوطن ببلد الاصل بالاجماع وكان الشك في وطن الاقامة
في ظاهر الرواية وعن محمد بن ابي اسحق في الاصل بالاجماع وكان الشك في وطن الاقامة
في غير الرواية ولو اقامت في غير بلد الاصل بغيره ووطن الاقامة في ذلك الوقت
فقبل ان يسير منه اقامته بغيره لا يصير وطن الاقامة له وعلى هذا التغيير في
الصلوة بغيره وبغيره للمساكين في ترك التسليم وقيل لا والاصل انما هو في
ان فعلها افضل حاله التزول والترك افضل حاله التسليم والغير والاصل
والطبع في سفره في الرخص سواء عند نواخذة التفتيش ليس للمساكين في الاقامة
او في سفره كمن طلع الطريق ان يرضى بالرضى المشرك له ولا يجوز
الجمع عندنا بين صلواتين في وقت واحد سوى الظاهر والعبر به في الوقت
بمزدلفة وعندنا التفتيش في جميع ارجح الظاهر والعبر به في وقت
واحد عند السفر والظن قد جاء وتأخر بان يصلي اثناءه في وقت التقدم او
او يودخرا متقدمة فيصليها في وقت متأخرة والدلائل في جميع ذلك مذمورة
في الشرح **فصل في صلوة الجمعة** صلوة الجمعة فرض على كل من استكمل الظاهر
ولها شروط للموجب اربعة على شرطها من الصلوات من الاسلام الاصل
والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفسا وشروط الاقامة على شرط
سائر الصلوات من الطهارة وغيرها اعمارة وطالبها في وقت اولها الاقامة
فلا تجب على المرأة الاقامة فلا تجب على المسافر الاقامة فلا تجب
على العبد ولو اذن له المولى فيها تجب عليه وقيل تجب عليه ولا
لو اذنت بعض البعض دون اذنه وقيل ليست تجب الا على العبد والاصل